

## المحور الثالث

# آفاق الخروج من المأزق الوطني الفلسطيني





## مقدمة مدير الجلسة

نافذ أبو حسنة<sup>33</sup>

اسمحوا لي بكلمة قصيرة، قبل أن أبدأ بتقديم الزملاء المداخلين، ربما لأن العنوان الذي سنتحدث فيه الآن يبدو لافتاً، وهو الحديث عن آفاق الخروج من المأزق الوطني الفلسطيني، ما يلفت المرء أن تحويل الارتجال إلى برنامج لطالما سيطر على مجرى النضال الوطني الفلسطيني. ولعلي لا أضيف كثيراً على ما قاله الأستاذ شفيق الحوت حول الافتقار إلى الخطة والبرنامج، ولكني ربما أستطيع الزعم أن السمة الأبرز للعمل الوطني الفلسطيني كانت غياب الخطة الواضحة، سواء إذا اتصل الأمر بالعمل السياسي أم حتى في العمل العسكري، وربما تبرز هذه السمة بشكل أوضح، حيث إنه لم تكن هناك أجندة توضحها ولا خطط واضحة، ومن يتذكر ما كان يسمى بغرف العمليات المركزية، يتذكر مجموعة من الموظفين الكسالى الذين لم يكن أمامهم تلك الخرائط المفرودة؛ لتحريك الوحدات المقاتلة من مكان إلى مكان، هذا الافتقار للخطط الأمثلة عليه أكثر من أن تعدّ أو تحصى. آفاق الخروج من المأزق الوطني الفلسطيني، أمل أن تتوفر له نوايا صادقة؛ من أجل تبين ملامح خطة أو برنامج تفتح تلك الآفاق، التي تبدو وللأسف موصدة على نحو مفاجع، ولعل مقياس الوطنية الحقة، يكمن في التوجه نحو الحوار بنية صادقة.

<sup>33</sup> باحث وإعلامي فلسطيني.

## الورقة الأولى:

### آفاق الخروج من المأزق الوطني الفلسطيني

جواد الحمد<sup>34</sup>

بسم الله الرحمن الرحيم، بداية أشكر مركز الزيتونة للدراسات على هذه الندوة وعلى دعوتي للمشاركة فيها، كما أشكر الدكتور محسن، وأشكر مدير الجلسة على التقييم. الموضوع الذي بين يدي أيها الإخوة كما قال وتفضل الأستاذ نافذ، يتعلق بالآفاق المتاحة للخروج من المأزق الفلسطيني، وهل ثمة اقتراحات أو اتجاهات أو فلسفات أو سياسات يمكن تبنيها من قبل أي من فصائل العمل الوطني، أو منها مجتمعة من أجل الخروج من المأزق الوطني الفلسطيني القائم الآن، لا يمكن الولوج في هذا الموضوع إلا بأن نربط الماضي بالحاضر، الماضي القريب أقصد، حتى نتتمكن من أن نستشرف بعض من ملامح المرحلة القادمة، وكيف يمكن التعامل معها. منذ توقيع اتفاق أوسلو والقضية الفلسطينية تدخل في مأزق متلاحقة، ودخلت معها الوحدة الوطنية في مراحل الخطر الكبير، وشكّلت تبعات أوسلو والتزاماته سبباً دائماً للشقاق في الساحة الفلسطينية، وذلك منذ سنة 1994، وبعد اغتيال الرئيس ياسر عرفات في سنة 2004، تفاقمت أزمة الساحة الفلسطينية في ظل الضعف، الذي أصاب قيادة حركة فتح من جهة وقيادة منظمة التحرير من جهة أخرى، وكان لمشاركة حماس في الانتخابات البلدية والنتائج التي حققتها دوراً مهماً في تفاقم خلافات المحيط الفلسطيني السياسي مع مواقف الحركة واتجاهاتها، خصوصاً حركة فتح التي عانت من خسائر فادحة في هذه الانتخابات في معاقلها الأساسية، أمام حركة حماس التي نالت أكثر من 42% من أصوات الناخبين، في الضفة والقطاع، في البلديات التي تم إجراء الانتخابات فيها حتى نهاية سنة 2005.

<sup>34</sup> مدير مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن.

وعلى الرغم من التوصل إلى إطار سياسي ناظم للعلاقات الفلسطينية في آذار/مارس 2005 في القاهرة، إلا أن تردد قيادة حركة فتح في تقديم التنازلات إزاء إعادة بناء منظمة التحرير لصالح حركة حماس والجهاد الإسلامي، أفقد الاتفاق معناه الواقعي، حيث إن إعادة البناء سوف تُفقد الميزة النسبية القاضية بالهيمنة والتفرد في قيادة الساحة الفلسطينية ومنظمة التحرير، وبسبب الإشكال الذي سببته نتائج الانتخابات البلدية، انتاب الجو الفتاوي، وبعض الأطراف المتحالفة معها، هلع كبير من تواصل تقدم حركة حماس على الصعيد السياسي على حساب حركة فتح، في خطوة ربما تكون مفصلية في تاريخ النضال الوطني الفلسطيني، وبالفعل ومع قرار حماس في المشاركة في الانتخابات التشريعية تزايد الخطر الأكبر، وكانت نتائج الانتخابات أكثر مفاجأة من كل التوقعات الإحصائية والسياسية والاستطلاعية، مما أدخل الساحة الفلسطينية في أزمة ومأزق جديد؛ بسبب رفض حركة فتح التسليم الواقعي بنتائج الانتخابات، وذلك على الرغم من تسليمها الرسمي بذلك، عبر تكليف الرئيس محمود عباس لإسماعيل هنية بتشكيل الحكومة، ومن ثم نيل الثقة لحكومة بقيادة حماس والشروع بالعمل.

استمرت الجهود والتفاعلات المتعددة المنابع والأهداف والاتجاهات، والمتقاطعة مع أطراف ومصالح خارجية؛ في محاولة لإفشال حماس، وعزلها عن الحكم من قبل حركة فتح بشكل أو بآخر، وهو ما زاد من عمق المأزق، ووسّع دائرة الأزمة الفلسطينية إلى حدّ استخدام السلاح، والتمرد العسكري، والعصيان المدني المدمر للحياة الفلسطينية، بل وحسب المعلومات، تمّ التواطؤ مع مخططات أمريكية وإسرائيلية للإطاحة بحكومة حماس على مراحل متعددة من قبل البعض، ولما انفجرت الأوضاع في وجه حركة حماس في أيار/مايو 2007، في قطاع غزة، واتخذت حماس قرارها بحسم المواجهة الأمنية مع تيار محدد، تمّ تشخيصه بدقة على ما يبدو، حسب النتائج التي وقعت بدقة متناهية، إذ قادت إلى تصفية التيار وتحجيمه في قطاع غزة وإسقاطه كخيار فتاوي أساسي في الضفة الغربية أيضاً، وهو ما تسبب بتفاعلات كبيرة ما تزال نتائجها تتواصل في صفوف حركة فتح، الأمر الذي يقود حركة فتح إلى واقع جديد ربما يفضي إلى تراجع مكانتها الفلسطينية من الدرجة الثانية إلى الدرجة الثالثة، خصوصاً وأن بعض القوى قد تكون مؤهلة أو تعدّ نفسها لتأخذ الموقع الثاني.

وعلى الرغم من أن الصدمة الكبرى المتمثلة في نجاح حماس في استئصال تيار

الفلتان الأمني داخل الأجهزة الأمنية بأقل الخسائر المتوقعة، إلا أن السلوك السياسي لحركة فتح بمجموعها ولقيادتها الأولى - وبالذات الرئيس محمود عباس - كان أكثر مفاجأة عندما نحى منحى المقاطعة والحرب والحصار والعقاب الجماعي لكل من يؤيد خطوة حماس أو يعيش في قطاع غزة، ناهيك عن تخلي الرئيس عن مسؤولياته إزاء السلطة في القطاع؛ بحجة أن حماس خطفته، ورفضه إدارة الشؤون العامة في غزة من مقره فيها، حتى إن الكثير من حلفاء الرئيس الفلسطيني محمود عباس استهجنوا التطرف الذي بدى فيه موقفه، وخصوصاً استخدام مؤسسات منظمة التحرير المتبقية، وبما هي عليه، للاستقواء على السلطة في قطاع غزة، وعلى المجلس التشريعي وبشكل خارج عن القانون.

بذلك تراكمت المآزق الفلسطينية؛ لتشكل حالة من الأزمة المتفاقمة متعددة الأبعاد والأجنحة، وهو ما أعطى الفرصة لدخول الأمريكيين والإسرائيليين بقوة على الخط في محاولة لعزل محمود عباس عن قوته الطبيعية، بقيادة السلطة ومنظمة التحرير وحركة فتح في الضفة والقطاع، والسعي للضغط عليه لتقديم المزيد من التنازلات، في ذلك الوقت الذي يُعمق فيه الشرخ الفلسطيني ويزيد من أزماته الداخلية لإضعاف الكل الفلسطيني أمام الاحتلال الإسرائيلي، ضعيف الحكومة ومهزوم الجيش، وهو ما وفر الأجواء لممارسات بقايا تيار الفلتان الأمني في الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية، مع بعض العصابات المسلحة؛ لتقوم بجرائم كثيرة ومتواصلة ومتصاعدة ضد أبناء الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية، بما في ذلك اقتحام الجامعات والمساجد والمؤسسات المدنية والاستيلاء على البلديات، وليعيش الشعب الفلسطيني في رعب وخوف وفقدان تام للأمن، حيث لم تفلح جهود رش الأموال المحدودة على قطاعات متعددة، وعود الازدهار التي حملها سلام فياض لتشكل شبكة أمان لا يحميها الأمن، ولا تشكل الحرية أداة أساسية فيها.

إن التشخيص الموضوعي للأحداث، بل وصفها كما هي، يثير حفيظة الأطراف على المحليين وربما يتهمهم بالانحياز، وهو ما يضطر كباحثين إلى تجاوزه، حيث إن الاعتداء على القانون، وسلب الصلاحيات، وسحب المؤسسات التنفيذية، وقيادة التمرد العسكري، والعصيان المدني وقصف مقرات السلطة المركزية في الضفة وغزة وحرقتها، وإشهار السلاح في وجه الوزراء والنواب وخطفهم وإطلاق النار على بيوتهم وأهلهم، وكذلك استخدام القوة المسلحة لحسم الخلافات الداخلية، هي أمور لا يمكن تجاؤها عند تناول المآزق الفلسطيني والأزمة الفلسطينية، ولكن المهم في هذه المرحلة

هو القدرة على تقديم رؤية واقعية وعملية، يمكن لها أن تفرج عن جزء من الأزمة، أو تفتح الباب أمام حراك وطني لبلورة واقع فلسطيني جديد يعتبر من التجربة الصعبة، ويخرج الشعب من الأزمة بأقل الخسائر، ودون الرجوع إلى الوراء عن اتفاقات تمّ التوصل إليها بصعوبة بالغة.

ولذلك ترى الورقة بعض ملامح للخروج من المأزق الفلسطيني القائم اليوم، وهي تنطلق من نظرية تفاؤلية، تعتقد بأن الخروج من المأزق أمر حتمي لا مفرّ منه، ولكن الزمن جزء من العلاج كما يقولون، وأهم هذه الملامح:

1. الشروع بالحوار بين فتح وحماس للتوافق على الخروج من المأزق الحالي وفق رؤية وطنية مشتركة، ويمكن أن يتم ذلك برعاية سعودية بالتعاون مع مصر وسورية.
2. اعتماد مرجعيات أساسية في الحوار للتعامل مع الحالة القائمة، ومعالجة المأزق الحالي بناء على الآليات والاتفاقات التي تمّ التوصل إليها بعد معاناة طويلة وأهمها: القانون الأساسي للسلطة، ووثيقة الوفاق الوطني في 2006، واتفاق القاهرة في 2005، واتفاق مكة في 2007.
3. وقف أعمال الانتقام، والتخريب، والفلتان الأمني، وانتهاك حقوق الإنسان في الضفة الغربية، وأي مثال لها في قطاع غزة.
4. تحييد الخدمات الإنسانية والأمن والمؤسسات المدنية من أي خلافات تؤثر على مصالح المواطن الفلسطيني.
5. إلغاء حالة الطوارئ، واستئناف الحياة المدنية والسياسية المعتادة، والابتعاد عن المسّ بالمؤسسة التشريعية تحت أي ذريعة.
6. العمل على تفعيل دور المجلس التشريعي، بطريقة مبتكرة تراعي الحالة الفلسطينية وتتناسب مع واقع الاعتقال والاحتلال، كما تتناسب مع توزع الجغرافيا والحوازر... إلخ؛ ليأخذ المجلس دوره الطبيعي وليمارس صلاحياته كاملة؛ والسعي في الوقت نفسه للإفراج عن النواب والوزراء السابقين المعتقلين لدى سلطات الاحتلال بأسرع وقت ممكن.
7. السعي لتشكيل حكومة توافقية جديدة، خلافاً للحكومتين القائميتين وفق اتفاق مكة، وعلى أساس وثيقة الوفاق الوطني.
8. استكمال تطبيق اتفاق مكة، وتفصيله المتعلقة بالبنود التي لم تستكمل بعد تشكيل الحكومة.

## 9. إعادة بناء الأجهزة الأمنية وفق ما يلي:

- بناء جهاز "الشرطة والأمن العام" وتقويته، وضمّ مختلف الأقسام التي تلزم الأمن الوطني والاستخباري الفلسطيني، فيما يخصّ ضبط الأمن والنظام الداخلي وخدمة المواطنين، بوصفه جهازاً للأمن الداخلي، وتدمج فيه القوة التنفيذية تماماً مع إلغاء مسماها الحالي.
- إنشاء "قوات الدفاع الوطني" المختصة بمواجهة عدوان الاحتلال على الأراضي الفلسطينية والشعب الفلسطيني، وتتشكل نواتها أساساً من فصائل المقاومة، ويفتح فيها باب التجنيد التطوعي الدوري لبقية أبناء الشعب الفلسطيني، خصوصاً لأبناء الشهداء.
- إلغاء كافة الأجهزة الأمنية الأخرى وفي أي مستوى.
- تتبع الأجهزة الأمنية لوزير الداخلية، والأمن الوطني مباشرة.
- تعديل القوانين النافذة المتعلقة بذلك، وفق هذه الرؤية.

إن مسؤولية السعي لتحقيق جزء من هذه الرؤية أو بديل أفضل منها، إنما يقع أساساً على النخب الفلسطينية؛ السياسية والأكاديمية والإعلامية، وخصوصاً الفصائلية منها، وإن ما تبدى من تحيزات غير واقعية ومضرة من قبل البعض لطرف ضدّ طرف آخر، لا يخدم اتجاهات الحوار والمصالحة الوطنية البناءة، بل يعمّق الأزمة ويزيد من دائرة المأزق، ويجعل الجميع طرفاً في المأزق والأزمة، والورقة بذلك لا تدعو إلى الحياد المطلق أو الكلي أو السلبي من قبل هذه الفصائل والشخصيات، بل تدعو إلى الحياد الإيجابي الذي يتعامل مع الحقائق، ويسعى إلى الصالح العام، ولا يقف عند الجزئيات والأخطاء الصغيرة التي تعدّ من التداعيات البديهية في مثل الحالة التي وصلت إليها العلاقات الفلسطينية الداخلية اليوم، ولذلك فإن الخطوة الأولى نحو نجاح مثل هذه التوجهات، هي إعادة التوضع الفصائلي والشخصي في الساحة الفلسطينية بتعريف وطني واسع، وبعيداً عن الإغراءات أو التهديدات من قبل أي طرف، ومن ثم السعي لإيجاد حاضنة عربية من النوع الشعبي نفسه وعلى الأسس نفسها لجمع الفرقاء، والشروع بحوار مسؤول بينهم، وهو أمر لا يتعارض مع جهود الدول العربية؛ القائمة على توفير الغطاء العربي لأي اتفاق يتمّ التوصل إليه في مواجهة "إسرائيل" وبعض أطراف المجتمع الدولي، وتوفير مستلزمات نجاح هذه الاتفاقات، ولعل بعض المواقف العربية تقدّمت على مواقف أطراف فلسطينية في هذا



السياق، خصوصاً موقف البرلمان العربي، ومواقف عدد من الحكومات العربية ذات الصلة، كما يشار إلى أن بناء مشروع وطني متكامل، هو مسؤولية الحوار المتواصل، وليس مجرد ورقة يطرحها البعض لتُقبل أو تُرفض. وتشير هذه الورقة بالتحذير من الخطر الذي تحمله فكرة إعادة الأوضاع في غزة إلى ما كانت عليه، حيث يعني ذلك العودة إلى حالة الفوضى والفلتان الأمني، وفقدان الأمن للمواطنين، ولكن المطلوب هو إعادة توحيد السلطة برئيسها ومجلسها التشريعي وحكومتها، وفي الوقت نفسه، القبول المبدئي بإعادة الهيكلة والبناء للأجهزة الأمنية التي كانت مصدر الخلاف الكبير، وإعادة تنظيم الصلاحيات بين السلطات وتفسيرها، التي كانت مصدراً للأزمة السياسية أيضاً، ومن هنا فإن اللجوء إلى تحكيم العقل والمصلحة الوطنية، هو الأساس في وضع جدول أعمال الحوار المفترض؛ لتتوفر له أسباب النجاح على مستوييه؛ الشعبي والرسمي، ووفق الملامح التي أوردتها هذه الورقة آنفاً.

## الورقة الثانية:

### لنعمل لتحويل المأزق الراهن ليصبح فرصة

وليد محمد علي<sup>35</sup>

ما أسعى لطرحه في هذه الورقة، خطوط عامة لا تنطلق من وهم سهولة تجاوز الأزمة الراهنة، ولا سهولة الاتفاق على مشروع وطني جامع لطاقات الشعب الفلسطيني وإمكاناته؛ لاستكمال معركة التحرر الوطني، بل تنطلق من خشية كبيرة على منجزات صمود شعبنا، ومقاومته التي امتدت لأكثر من قرن من الزمان، وعلى رأسها الحفاظ على هويته من التبديد. وتنطلق أيضاً من قلق عميق على مستقبل القضية الفلسطينية، جراء ما حدث في قطاع غزة، وما تلاه في الضفة الغربية أواسط حزيران/ يونيو 2007، وما ترتب عليه وما أسس له. فما جرى كان بسبب تعارضات عميقة في البرامج السياسية والأجندات العملية في الساحة الفلسطينية، مع غياب القواسم المشتركة والاحتكام إليها.

كما تنطلق الورقة من وجود إمكانية واقعية: لتحويل المأزق الراهن إلى فرصة تاريخية تعيد للقضية الفلسطينية مركزيتها عند أبناء الأمة العربية والإسلامية وأحرار العالم. فلا خيار أمامنا إلا خيار استمرار العمل المتراكم؛ لتجاوز المطبات، وتصويب المسار، والتقدم معاً في معركة الحرية والتحرير.

من نافل القول إن القضية الفلسطينية تمرّ في مخاض عسير. ومن الطبيعي أن يسعى كل طرف من طرفي الصراع لكسب نتيجته. فالحلف الصهيوني - أمريكي يريد الاستفادة من التطورات لفرض تصفية/ تسوية ظالمة للقضية الفلسطينية، تعوّضه عن فشل مشاريعه في أجزاء أخرى من العالم، خصوصاً في العالم العربي والإسلامي، ولكن المشروع العنصري الصهيوني كمشروع اقتلاعي إحلالي لا يمكن أن يعطي للشعب الفلسطيني "تسوية" تشكل الحد الأدنى المقبول من أبناء فلسطين، أو حتى

<sup>35</sup> مدير عام مركز باحث للدراسات.



من جزء معتبر منه، الأمر الذي يضع أصحاب المشروع والمتساوقين معه في مأزق يتعمق باستمرار.

في الطرف الآخر، فإن أهل خيار المقاومة؛ فلسطينيين وعرب ومسلمين وسواهم من أحرار العالم، لم يتمكنوا من التغلب على تعارضاتهم وخلافاتهم، والاتفاق على قواسم مشتركة تمكنهم من توحيد إمكاناتهم وطاقاتهم في مواجهة العدو المشترك. إن الأفكار الواردة في السطور التالية، تهدف للإسهام في الخروج من المأزق الراهن، وتحويله إلى فرصة لصياغة برنامج وطني موحد، وفق آلية مفتوحة على أفق استراتيجي، يلبي طموحات الشعب الفلسطيني والدول العربية والإسلامية وأحرار العالم وأهدافهم.

### أفكار للنقاش والتطوير:

#### أولاً: قضايا إجرائية:

الابتعاد عن المهاترات الإعلامية، ووقف الحملات الإعلامية الداخلية... مع التركيز على التناقض الأساسي مع العدو الصهيوني، وعلى القضايا الجوهرية: القدس، واللاجئين، وحق العودة، وجدار الضمّ والعزل العنصري... إلخ؛ والعمل على كشف طبيعة المخطط الصهيوني - أمريكي الهادف إلى تزييف طبيعة الصراع، والتأكيد على حقيقة كونه صراع تحرّر، وتحرير بين المحتل ومن وقع عليه الاحتلال.

- إنزال الأعلام الحزبية عن المؤسسات الرسمية والعامّة كافة، ورفع علم فلسطين.
- وقف التصرف في كافة الممتلكات، التي تخصّ السلطة والقطاع العام، وإعادة ما تمّ التصرف به، وصونه والحفاظ عليه، والاستعداد لتسليمه إلى هيئة وطنية متفق عليها.
- الإعلان عن الاستعداد للتعاون مع لجان التحقيق وإحالة كل مدانٍ بممارسات وجرائم أو التحريض عليها خلال الأحداث الأخيرة، أو ما أسّس لها، إلى محاكمة علنية عادلة لينال جزاءه.
- الاعتذار عن كل الممارسات المدانة، والاستعداد لتعويض كل الضحايا عن الإصابات والأضرار المادية والمعنوية.
- العمل على إنجاز المصالحات العائلية والأسرية.

- ثانياً: القواسم المشتركة التي تؤسس لصياغة برنامج سياسي موحد:
- إن فلسطين من بحرهما إلى نهرها ما زالت خاضعة للاحتلال، والقضية الفلسطينية، كقضية تحرر وطني بحاجة موضوعية لحشد كافة القوى والهيئات والكفاءات الحية المستعدة للعمل، والإسهام في صياغة البرامج العلمية، والتضحية في سبيل إنجازها.
  - إن تحرير فلسطين واجب قومي وديني وإنساني، الأمر الذي يستدعي أن تكون البرامج وآليات العمل كافة، منسجمة مع تلك القناة.
  - التوافق على برنامج سياسي موحد قائم على أساس الدعوة لتنفيذ القرارات الدولية، الأمر الذي سيزيد في كشف الطبيعة العدوانية العنصرية للمشروع الصهيوني، وفي حشد التأييد العالمي إلى جانب الهدف الذي حددته القوى الفلسطينية لانتفاضة الأقصى منذ انطلاقها (دحر الاحتلال، وتفكيك المستوطنات، وإقامة دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة سنة 1967 عاصمتها القدس، وعودة اللاجئين)؛ مع احتفاظ كل طرف برؤيته الاستراتيجية لطبيعة الصراع.
  - إطلاق حملات من النقاش والحوار حول حل إنساني للصراع تكون قائمة على فكرة دولة فلسطين الواحدة - لكل أبنائها من مسلمين ومسيحيين ويهود وسواهم كما كانت عليه قبل المشروع الصهيوني (كنقيض للطرح العنصري الصهيوني - الدولة اليهودية الديمقراطية). تلك الرؤية ستجد قبولاً ودعمًا واسعاً من تيارات عالمية معادية للعنصرية، ومؤيدة لحقوق الإنسان، ورافضة للعولمة الأمريكية المتوحشة.

### ثالثاً: تأسيس الشراكة الوطنية:

لا شك أن تأسيس شراكة سياسية بين قوى سياسية تنتمي إلى تيارات فكرية متعددة، يجب أن ينطلق أولاً من تغليب عوامل الوحدة المتمثلة في مرحلة التحرر الوطني بقبول التعددية الفكرية والسياسية، وتذليل كافة التعارضات والخلافات الثانوية لمواجهة التناقض الأساسي مع المحتل. للأسف الشديد، فإن التطورات المساوية الأخيرة أشرت إلى العكس تماماً؛ فالتعصب التنظيمي الأعمى فاق كل خيال (نحن على حق، وكل ما عدانا باطل)، وهو الأمر الذي سهل تحويل التعارضات والخلافات الثانوية إلى تناقضات تناحرية، لا تحل إلا بشطب الآخر (حتى لو كان



- الأخر شقيقاً أو ابناً أو والداً) هذه القضية بالغة الحساسية والخطورة، وهي تحتاج إلى جهد مركب وممتد، ولكنه جراحي باتر، لا بدّ من القيام به بالتوازي مع:
- المبادرة بشكل حيوي وبتوضيحية من قبل حركة حماس؛ لاستعادة الثقة والتعاون مع أبناء حركة فتح، الذين كان لرفضهم المشاركة في الاحتراب الداخلي دور حاسم في سرعة وقف الاحتراب، وعدم تحويله إلى حرب أهلية مدمرة.
  - وضع تصور لتفعيل هيكل السلطة الفلسطينية وإعادة بنائها، بشكل يتناسب مع كونها معنية فقط بإدارة شؤون أبناء المناطق التي انكفأ عنها الاحتلال، مع الأخذ بعين الاعتبار واقع استمرار تحكّم المحتل في الكثير من مفاصلها، الأمر الذي يزيد من أهمية اعتماد الديمقراطية والشفافية، في إدارة شؤون الموظفين، والعمل لتكون السلطة القائمة في خدمتهم لا عبئاً عليهم.
  - الإعلان عن برنامج إعادة المؤسسة الأمنية على أسس وطنية، بعيدة عن الاستتار والتجبير والتعصب التنظيمي، وبناء نظرية أمنية تقوم على أساس أن ما تحتاجه، مدن الضفة والقطاع وأريافها والمخيمات، لا يدعو عن تشكيلات شرطية، وأمن عام لحفظ الأمن والنظام وتطبيق القانون. أما الدفاع عن المناطق التي انكفأ عنها الاحتلال فهو مهمة المقاومة كونها الوحيدة القادرة على ذلك (ويكفي أن نذكر بحزيران/ يونيو 1967، وتموز/ يوليو 2006).
  - العمل بالتعاون مع ممثلي فصائل المقاومة كافة، على تأسيس قيادة موحدة لأجنحة المقاومة، من أجل تنسيق العمل وتنظيمه مع أخذ خصوصيات كل فصيل بعين الاعتبار. مع الفصل الواضح بين العمل المقاوم السري جداً بطبيعته، وكل عمل استعراضي عبثي.
  - العمل الجادّ لتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية، عبر إعادة بناء هيكلها ومؤسساتها، كصيغة جهوية تحررية تمثل الفلسطينيين جميعهم، وتشكل حاضنة لمشروع وطني جامع تصبّ فيه كافة الطاقات والإمكانات. وهناك العديد من الصيغ التي تمّ التوافق المبدئي حولها (غزة، ودمشق، والقاهرة، ومكة). إذ يمكن التأسيس عليها والانطلاق منها.
- إن المبادرة بقبول المقترحات السابقة (القابلة للتطوير والإغناء)؛ سيسهل تشكيل قوة ضغط تعمل على إطلاق الحوار، وتحقيق المصالحة الوطنية، من أجل تشكيل كتلة تاريخية توحد جهود قوى المقاومة، وهيئات المجتمع الأهلي، والمثقفين الملتزمين بقضايا شعبهم. وتطلق ورشة وطنية شاملة تخدم تجديد المشروع الوطني الفلسطيني، انطلاقاً

من بناء السلطة الوطنية، وإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية كجبهة وطنية متّحدة على أسس ديموقراطية ثورية، بعيداً عن الاستئثار والكوّتا، والعصبيات التنظيمية، على طريق بناء المجتمع الفلسطيني المقاوم. فقدّر شعب فلسطين وطريقه الإجماعي، إدامة المقاومة وتطويرها، ليحرر وطنه ويستعيد حقوقه.

## مُعَقَّبٌ أَوَّل:

د. محسن صالح<sup>36</sup>

أظن أن الأستاذين الكريمن قدما ورقتين جيدتين يمكن الاستفادة منهما، والبناء عليهما للخروج من المأزق الوطني الفلسطيني، إن كان هناك إرادة جادة وفعلية لذلك. كنت أتساءل قبل فترة عندما وقعت بين يدي وثيقة تعود تقريبا إلى سنة 1920، أي قبل حوالي 87 سنة، وثيقة محتواها أن بعض القيادات الفلسطينية ترفع عريضة تقول فيها إن هناك في فلسطين سنة 1920 نحو ألف خريج جامعي؛ فإذا كان تقديرهم صحيحاً لعدد الخريجين الجامعيين في تلك الفترة، فربما تكون هذه واحدة من أفضل النسب في العالم كله، بالنسبة لعدد الفلسطينيين في ذلك الوقت. وبالكاد مع بداية الاحتلال البريطاني، تخيلوا أيها الزملاء والزميلات هذا. إذن هل لدى الفلسطينيين مشكلة ثقافة؟ هل لديهم مشكلة علم وتعلم؟ لقد كان الشعب الفلسطيني شعباً متعلماً ومتثقفاً منذ وقت طويل. ومع الزمن، وطوال السنوات التي تلت ذلك، حافظ الفلسطينيون، حتى في أقسى أوضاعهم وتحت أصعب الظروف وفي أجواء التشرد، على كونهم يحملون أفضل نسب التعليم في العالم العربي، بل ضاهوا مستويات أوروبية عالية، وهذا على الأقل في بعض الدراسات التي تتحدث عن سنوات الستينيات والسبعينيات. لا توجد إحصائيات في الفترة الحالية، لكن على الأقل ربما استطيع أن أدعي أنه ليس لدينا مشكلة في وجود المتعلمين والمتقنين أو أنه يوجد لدينا مشكلة في المعلومات.

إذن أين المشكلة؟ هل المشكلة هي في التضحية، انظروا إلى تاريخ الشعب الفلسطيني، أول حركة مقاومة أو أول عمل مقاوم، مع احترامي الشديد لجهد فتح الكبير والهائل في قيادة العمل الوطني الفلسطيني لسنوات طويلة منذ سنة 1965، لم تكن رصاصته الأولى سنة 1965 بل أول عمل مقاوم كان في سنة 1886، قبل أن تنشأ فتح بـ 80 سنة، عندما هاجم الفلاحون الذين اغتصبوا أراضيهم، في منطقة الخضيرة، تجمعات

<sup>36</sup> مدير عام مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

استيطانية يهودية أخذت حقوقهم، وأرادوا أن يستردوها. عندما نتكلم عن المقاومة نجد أن المقاومة والتضحيات أصيلة في شعبنا، فأول حركة فدائية سرية ومقاومة تعود إلى سنة 1919، حركة "الفدائية" كان قائدها السري الحاج أمين الحسيني، قبل أن يكون مفتياً لفلسطين، وقبل أن يضع العمامة على رأسه. إذن الدماء تسيل، والثورات تلو الثورات، والجهود تلو الجهود. ويُسرد الشعب، وتغتصب الأرض، وتُهود، وتبنى المستوطنات، ويظن العدو أن الأمر قد انتهى وأغلق الملف، وتفتح ملفات التسوية. ثم بعد ذلك تأتي موجة أخرى تعيده إلى المربع الأول، وتبدأ المقاومة من جديد. كان هناك موجة ما بعد سنة 1967 في العصر الذهبي للثورة الفلسطينية، ما بين 1967-1970، وموجة الانتفاضة المباركة ما بين 1987-1990، وموجة انتفاضة الأقصى، كل مرة يُعاد العدو إلى المربع الأول، والشعب الفلسطيني يعود إلى تآلقه، ويقدم التضحيات والدماء وكأنه بدأ من جديد. إذن ليست عندنا مشكلة، أيضاً، في التضحيات، أين المشكلة؟ إذا لم يكن لدينا مشكلة في التعليم، ولا في الثقافة، وليست عندنا مشكلة في التضحيات، كما أن قدرة هذا الشعب على البذل والعطاء المتجدد والكبير والهائل دون حساب.

إذن أين مشكلتنا، يفترض بنا أن نسأل هذه السؤال. بعض الكتاب والباحثين يقولون ربما تكون المشكلة في القيادة. وكان أحمد الشقيري يقول: إن الشعب الفلسطيني هو شعبٌ يقود قيادته؛ دائماً هو الذي يتقدم على القيادة، هو الذي يفرض عليها واقعا على الأرض، فتأتي وتلحقه. حدث هذا في ثورة 1936 وما بعدها، يقدم التضحيات ويفرض عليها واقعا جديداً؛ فتأتي وتصدر القرارات بناء على التوجهات الشعبية التي فرضت نفسها فرضاً على القيادة.

هذا هو تساؤلي في موضوع الخروج من المأزق، إذا لم نضع أيدينا على الجروح، ونضع أيدينا على مواضع الألم فسوف نظل نتكلم في البرامج، وأنا أرى أن هناك مشكلات حقيقية في الموضوع المتعلق بجدية تطبيق البرامج على الأرض؛ لأن الأفكار كثيرة وموجودة، ولأن الإمكانيات والطاقت كثيرة وموجودة، ولأن العلم والوعي كبير وموجود، ولأن الاستعداد للتضحية أيضاً هائل وموجود. لكن هناك عجزاً كبيراً في إرادة إدارة الصراع، وفق منظومة وطنية متكاملة. هناك مشكلة أيضاً في قدرنا على فرز حالة شعبية ناضجة، تؤدي إلى إفراز دائم ومتجدد لحالة قيادية وطنية، تستطيع أن تقود البرنامج دون أن تتنازل عنه. عندنا مشكلة بأن الذي يصعد للأعلى لا ينزل للأسفل، هذا يعني أن السلم يصعد للأعلى فقط، أي أنه عندنا مشكلة في تداول وتبادل السلطة.





بالنسبة للأفكار التي تكلم فيها الإخوة، فأظن أننا دائماً نتكلم في أربعة قواسم أساسية في موضوع الخروج من الأزمة، وهي؛ أولاً: فكرة الحوار. ثانياً: فكرة الالتقاء على القواسم الوطنية المشتركة وعلى البرنامج الوطني المشترك. أما الفكرة الثالثة: فهي إعادة بناء منظمة التحرير، وإعادة بناء المؤسسات الوطنية على أسس سليمة وصحيحة. والفكرة الرابعة: هي قضية القيادة: أي الوصول إلى شكل قيادي فلسطيني فاعل وناضج، ويقبل موضوع التداول السلمي للسلطة، وفق عقد اجتماعي سليم وصحيح. أنا أظن أن كل الأفكار تتحرك حول هذه النقاط الأربع، لكن كل هذا الكلام سيبقى في الإطار العام إذا لم يكن هناك إرادات جادة، ولم تكن هناك جهود حقيقية على الأرض؛ من المؤسسات ومن المفكرين ومن الفاعلين والمفكرين، وحتى من أفراد المنظمات والتنظيمات، بحيث يفرضوا هذا على منظماتهم وتنظيماتهم، ويخرج الإنسان من إطاره التنظيمي الذاتي، أو من مصلحته الذاتية الشخصية، أو من حساباته الشخصية الذاتية إلى المشروع الوطني الأكبر، الذي يخدم القضايا الكبرى للوطن وللأمة.

أنا أظن أيضاً أن هناك مشكلة يجب أن نخرج منها في التعامل مع الأزمة الوطنية؛ موضوع الاحتكار، احتكار الوطنية يجب أن ينتهي، الوطنية ليست حكرًا على أحد، والموضوع الوطني يجب أن يفتح للجميع وأن يكون التنافس في مقاومة المحتل. فمثلاً الشرعية الشعبية يمكن أن تختلف بالانتخابات من فترة إلى أخرى، تعطي أنت الشعبية لجهة معينة في هذه السنة وبعد أربع سنوات يمكن أن تسقط، يجب أن تكون عندك قابلية حقيقية بأنك ربما تستبدل بغيرك، فالشرعية الشعبية هي عملية متغيرة. الشرعية النضالية أيضاً على العين والرأس، كل الفصائل الفلسطينية قدّمت وأعطت وضحت، ويجب أن يُحترم نضالها ويُقدّر ويُعطى مكانته، لكن ليس باسم الشرعية النضالية يمكن أن يتم التنازل عن فلسطين أو عن جزء من فلسطين. الشرعية النضالية لها قيمتها في ذاتها، عندما كنت أنت تضحي كان هذا من خلال العمل لقضية مقدسة، وهو واجب قبل أن يكون ميزة لأي إنسان؛ فالشرعية النضالية ميزة لكنها لا تعطي حقاً في تقديم التنازلات. الشرعيات التاريخية يجب أن نطبّق عليها المعايير نفسها، ولذلك فسواء كانت شرعيات مؤسسات أم شرعية نضالية أو شرعية تاريخية أم شرعية شعبية أم أي شرعية من الشرعيات، فيفترض أن تكون في إطار خدمة قضية فلسطين باعتبارها قضية مقدسة، وباعتبارها مشروع تحرر وطني يجب أن ينتهي بتحرير هذه الأرض المقدسة من العدو المحتل. ولا يجوز أن تستخدم

أي شرعية من تلك الشرعيات ضدّ المشروع ذاته أو لعرقلته أو لتأخيره أو لتعويقه. النقطة التي أيضاً أريد أن أنبّه لها أننا ونحن نذكر موضوع الخروج من الأزمة الوطنية الفلسطينية، في كثير من الأحيان ما نخلط بين قدراتنا وإمكاناتنا الذاتية في موضوع التغيير، وبين العوامل الأخرى المفروضة علينا. مهما وضعنا برامج ممتازة، أيها الإخوة، في الداخل الفلسطيني سيبقى الداخل الفلسطيني في سجن، فمهما كانت القدرة الإبداعية للفلسطيني في الضفة والقطاع سوف يبقى هو رهين السجن الموضوع فيه؛ فهي عملية مبدعة لكن ضمن سجن، والذي وضع المعايير والشروط هو الآخر، أي العدو. وبالتالي، يجب أن ندرك ونحن نقوم بعملية الإصلاح مجموعة أو منظومة التحديات الخارجية الأخرى، التي يجب أن نضعها في الاعتبار، وأن نقلل قدر الإمكان من تأثيرها في قرارنا الذاتي، فالعامل الإسرائيلي، والعوامل الأمريكية والغربية السلبية، حتى العوامل العربية في جانبها السلبي، يجب أن يتمّ التعامل معها والتنبه لها؛ بحيث لا تكون هي المعطى الأساسي الذي يحرك القرار الذاتي. ثم بعد ذلك نضع في اعتباراتنا كيف يمكن أن نتعامل مع إمكاناتنا الذاتية ونتحاسب عليها، حيث نأتي للعوامل الذاتية ونقول نحن قصرنا هنا، ويجب أن نعمل كذا هنا، وإمكاننا أن نعمل كذا. وعلى ذلك فيجب أن نفصل بين جانبيين؛ الجانب الأول: إمكاناتنا الذاتية وما الذي يمكن أن نبنيه عليها، ثم نرى العوامل الخارجية وكيف تؤثر علينا، وبالتالي نخفف قدر الإمكان من تأثيرها بحيث نستطيع أن نتجاوزها. وشكراً.

## المدخلات

### سهيل الناطور:

سأورد عدداً من النقاط السريعة: النقطة الأولى: إنه حتى الآن، وأنوّه إلى أنني أنظر إلى الموضوع بالوقائع التي على الأرض، هناك قطاع غزة، تحكمه سلطة رئيسية اسمها حماس، وهناك ضفة تحكمها سلطة أخرى تقول إنها الشرعية، ولا أريد أن أناقش موضوع القانونية والشرعية، وهناك القدس التي يجري تهويدها، وطرد العرب منها وليس فقط قضية البناء فيها. إن المشروع الفلسطيني لدولة وطنية مستقلة، أجده الآن مقسماً. ونحن كما قلت ذات مرة كنا نقول إن العولة تفتت الدول ونحن قبل أن نصيح دولة وصلنا إلى التفتت. إذا كان مشروعنا الوطني هو دولة وعودة لاجئين، وهذا كما رأيناه في الجلسات الصباحية يحتاج إلى حركة تحرر، وإن حركة التحرر تمثلت لدينا بمنظمة التحرير الفلسطينية، وهي بحاجة في الوضع الداخلي الفلسطيني، إلى جبهة وطنية موحدة تجمع كل القوى. أنا أعتقد أن الإجراءات التي تجري، والكلمات، أحياناً، والمواقف والمصطلحات المستخدمة تؤثر إلى شيء لا يبشر بخير، دعونا نقول ببعض المرات الواقعية إن حماس عندما تقول لبلير إنه "لا أحد يتجاوزني"، ألا تسوق نفسها على أنها مفاوض لا يجب على أحد أن يتجاوزها؟ إذن لا يجب أن نبرر لأنفسنا بعض الكلمات والتلاعب بها، أنا برأيي يوجد لدينا تعريف تعلمناه في المدرسة وهو "إن كل حزب يجب أن يسعى إلى السلطة"، فمكابرة وكذب إن ادّعينا أن أي حزب لا يسعى إلى السلطة. يستخدم الحزب هذه الحجج أو يستخدم تلك الحجج، يستخدم هذه الوسائل لذهابه للسلطة وتلك الوسائل، الكلام الجميل علينا أن نضعه جانباً.

ثمة شيء، نحن لدينا قدرة فلسطينية محدودة ذات أثر محدد، وكل التجارب ترينا أنه يجب التنبيه إلى ما كنا نقوله حول العظمة الكبيرة للقضية الفلسطينية، وبأنها مركز الشرق الأوسط. هذا صحيح، ولكن القرار الفلسطيني والقدرة الفلسطينية ليسا مركز الشرق الأوسط، بل نحن الفلسطينيون نتلقى التأثيرات العربية ونتلقى التأثيرات الإقليمية ونتلقى التأثيرات الدولية، وندفع الثمن. لناخذ كلمة منظمة التحرير الفلسطينية، والكثير من الذين كانوا يناقشون يقولون، والآن حماس ربما تكون

هي أكثر من يقول، إعادة إصلاح وبناء منظمة التحرير الفلسطينية. أي منظمة تحرير فلسطينية؟ أوليس إعادة الإصلاح والبناء قرار ذاتي فلسطيني؟ هل تضاءلت منظمة التحرير وأفرغت من مضمونها الفلسطيني لقرار ذاتي فلسطيني حتى الآن، نصحو على أنه الخلاص؟ ثمة شيء اسمه منظمة التحرير أفرغت بأداء فلسطيني وبتأثيرات إقليمية وبتأفاق أوصلو وبتأثيرات دولية، لأنه كان يوجد دور لمنظمة التحرير الفلسطينية في مرحلة التحرر، وعندما رسم أوصلو رسم لها دور آخر، مثل ما تُشير إليه إحدى الكتابات بأن ميزانيتها أصبحت من جملة ميزانية السلطة. الآن عندما نقول البديل؛ أنت كيف ستقنعني بأنك تعمل لبديل توحيدي، وإعادة بناء وإنهاض مشروع فلسطيني، عندما تقول لي إن 700 مليون دولار دخلوا إلى فلسطين، ولم تدخلهم حماس إلى الخزينة المركزية. ثم يقال بعد ذلك، منظمة التحرير الفلسطينية نريد أن نحبيها، ومنظمة التحرير الفلسطينية غير موجودة إلا بالعنوان الأدائي للتوقيع. وأنت تقول يا أيها الذين تفاوضون لا تذهبوا إلى المفاوضات وتعبروا عني. ماذا تريد حماس؟ هذا هو السؤال الجوهرية، وصلت حماس إلى السلطة، وصارت مسؤولة أمام شعبها أن تقدم برنامجاً واضحاً، ماذا تريد؟ أي سلطة تريد؟ أي أفق للقضية تريد، ألا يحق لي أن أسأل نفسي وأنا أمام هذا المأزق الوطني للخروج منه. لماذا تريد حماس أن تتواضع، وهي التي حققت أول نقطة إذ دخلت الانتخابات، وثاني نقطة أخذت غزة، لماذا تريد أن تقول أريد أن أترك الضفة الغربية لهذا النمط من العبث الأمني لجماعات فتح وغيرها في السلطة، لماذا لا تعمل من جديد بالطريقة نفسها التي عملت بها في غزة؟ أنا الفلسطيني ألا أقلق على مصير الضفة أن يعاد اللعب الأمني فيه مرة ثانية، ولو بوجود الاحتلال ليكون الخراب أكثر؟ ماذا يُطمئن؟ إذا لم تقدم حماس مشروعاً تقول فيه أنا هنا مسؤولة عن كذا، ومشروع كذا، لتقل لي كيف؟.

أنا سأرد على ملاحظة مرّت صباحاً، ولنخرج من لغة المجاملات مع بعضنا بعضاً، ولنخرج من لغة التلاعب على بعض. عندما يقال، وتذكر بعض الأسماء قيادات فتحاوية، أنها ما تزال موجودة في غزة مثل مثل حلس وغيره وأنها لم تُمسّ، ما هذا التلاعب؟ هل هذه هي العلاقات السياسية التي تضع حدوداً للمأزق والخروج منه؟ لماذا لا ننظر للأمر بالوجه الآخر؟ يا أيها الذين حكمتم غزة قبلاً، كلكم، من فتح إلى حماس وغيره، لقد نزعتم كل جذور الوطنية الفلسطينية العامة وتراجع الوضع إلى العائلية والتخلف الرجعي، وإلى الأسرية والعشائرية إلى درجة أنكم لم تستطيعوا أن

تتجاوزوا بعض الرموز الفتاوية؛ خوفاً من أن هذه العشائر التي أنتم سلحتموها، يوجد لها في المقابل عشائر أخرى سلحتها فتح، والآن الأمر يعدّ توازناً عشائرياً أكثر منه توازناً وطنياً. لماذا لا نعترف أن هذه هي المشكلات الكبرى.

أنا أقول هذه الكلمات لأنه في المقابل لدينا الضفة. إلغاء المشروع الوطني الفلسطيني يتمّ بقضيتين، حتى الآن لأنه لا توجد بدائل، إلغاء مشروع إقامة الدولة لا يوجد بديل اسمه دولة ديموقراطية موحدة في "إسرائيل"، هذا غير صحيح، ولا حتى جدار الفصل العنصري، نحن ما نزال في أول خطوة انشقاكية فلسطينية ما بين الشقين، وصعوبتها تكمن في وجود جغرافيا تفصلها، أي أننا نحن في فلسطين مهما فعلنا بالضفة الغربية وغزة لسنا قادرين أن نوصلهم ببعض. إذن، إذا كنا غير قادرين على إعادة هذه اللحمة، فحتى نستكمل التحرير ستكون الصراعات الفلسطينية - الفلسطينية هي العنوان للأفق المستقبلي أماننا، ويا ويلنا إذا لم نطرح هذا السؤال على أنفسنا في كثير من القضايا، وشكراً.

### صقر أبو فخر:

في الحقيقة سأطرح نوعاً من الاستفسار من الأخ وليد محمد علي، ففي ورقته أنا وأفاقه مائة بالمائة على النقاط الخمس الإجرائية، وحبذا لو أنه لم يذكر وقف التصرف في الممتلكات وتسليمها إلى هيئة وطنية متفق عليها، فطالما سنلغي كل ما جرى من تصرفات، فيجب أن تسلم الممتلكات إلى أصحابها في إطار توافق وطني، ولكن هذه ملاحظة عابرة. الملاحظة الأصلية: أنت تتحدث عن إقامة دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة سنة 1967 عاصمتها القدس وعودة اللاجئين، طبعاً هذه هي الأهداف المرحلية للشعب الفلسطيني، أي حلّ الدولة الفلسطينية المستقلة، أي حلّ الدولتين. وبعد سطر واحد مباشرة، تطرح فكرة دولة فلسطين الواحدة، وهنا وقعنا في حيرة، فإما فكرة فلسطين الدولة الواحدة، أو فكرة حلّ الدولتين، وبحسب ما أعرف، فإن فكرة الدولة الواحدة الذي طرحها هو الأخ خالد الحسن في بداية التسعينيات، أي منذ حوالي 15 عاماً، وهي قامت على أساس محدد، وهو أن حلّ الدولتين غير ممكن، لأنه لا الإسرائيلي مستعد أن يتخلى عن الاستيطان، ولا الفلسطيني مستعد أن يتخلى عن حقّ العودة، وبالتالي، لا يوجد قائد فلسطيني يستطيع أن يتخلى عن حقّ العودة، ولا يوجد قائد إسرائيلي يستطيع أن يتخلى عن الاستيطان. ولحلّ هذه المعضلة طرح خالد الحسن فكرة الدولة الواحدة، يبقى الاستيطان في مكانه، ويحقّ لليهودي في

الدولة الواحدة أن يسكن أينما شاء، حتى في القدس أو على حدود الأردن، وأيضاً يتم تطبيق حق العودة للفلسطينيين، ويعود الفلسطيني إلى دولته ويسكن أينما شاء، حتى ولو في تل أبيب، وهو على أي حال اقتراح غير ممكن. طالما أن حل الدولتين غير ممكن، فإن حل الدولة الواحدة هو نوع من التمرين الذهني، مثل الدولة الثنائية القومية، التي طرحها الأستاذ عزمي بشارة، وغير ذلك غير ممكن، إلا إذا كنت تقصد بحل الدولة الواحدة أمراً آخر، عند ذلك فإنه يتوجب عليك أن تغير المصطلح حتى لا يلتبس المعنى وشكراً.

### عاطف الجولاني:

لا خلاف على أن الخروج من المأزق الحالي الراهن، على الأقل، هو بالحوار؛ فالكل يتحدث عن الحوار، ولكن يبرز تساؤلان ما هي المعوقات التي تقف في وجه هذا الحوار؟ وإذا حصل، ما هي الضمانات الموجودة لأن يختلف عن الحوارات السابقة، وأن يكتب لأي اتفاق قادم النجاح والاستمرارية ضد المعوقات، ولا يكون مصيره كمصير الحوارات والاتفاقات السابقة؟ في ظني أن هناك ثلاثة معوقات أساسية تعيق الحوار بين الأطراف الفلسطينية، وبالتحديد بين فتح وحماس، وحين نتحدث عن فتح وحماس، فهو ليس من قبيل إلغاء الأطراف الأخرى، ولكن هناك أمر واقع، قائم وموجود، إذا لم يحصل التوافق بين هذين الطرفين، من الصعب أن يكون هناك حالة توافق فلسطيني. المعوق الأول: هو معوق نفسي، يتعلق بنتيجة الحسم الذي حصل في غزة، فمن الواضح أن هناك طرفاً يشعر أنه تعرض إلى هزيمة عسكرية، كان من الصعب عليه في ظل هذه الصدمة التي حصلت أن يقبل أن يعود إلى طاولة الحوار، وهذه المسألة الزمن كفيل بحلها، وربما يكون هذا أسهل المعوقات. المعوق الثاني: يتعلق بالجانب الأمريكي أو الإسرائيلي وكلا الطرفين يرفضان ويضعان الشروط، حتى بواحد حسن النية المحدودة التي قدمت في قمة شرم الشيخ من قبل الجانب الإسرائيلي، كانت مشروطة بأن لا يكون هناك توافق فلسطيني - فلسطيني بين حماس وفتح مستقبلاً. المعوق الثالث: وهو كذلك معوق مهم يتعلق بموازن القوى الجديدة التي نشأت بعد الحسم في غزة، في الساحة الفلسطينية هناك ميزان قوى مختلف عن السابق، وأظن أن الرئاسة وحركة فتح لا يحبذان في هذا الوقت حواراً في إطار موازين قوى، لم تعد تعمل لصالحهم، وربما يكون هذا المعوق الضمانة أو ما يدفع إلى التفاؤل بأن أي حوار جديد، ربما يكون

مختلفاً عما سبق. ميزان القوى الجديد هو معوّق وعامل نجاح في الوقت نفسه. وفي تقديري إن أي حوار جديد بين الطرفين سيقوم على قواعد جديدة، حيث سيقوم على النديّة، وعلى قناعة كل طرف بعدم قدرته على التفرد وإلغاء الآخر، وبالتالي، في ظني، إذا حصل أي حوار وتوافق جديد، ربما يكتب له النجاح والاستمرارية لفترة أطول مما مضى.

حركة فتح أعتقد أن عليها أن تنتبه إلى مسألة في غاية الخطورة، قبل الحسم، أنا تابعت نتائج الانتخابات في الجامعات الثلاثة الكبرى في الضفة الغربية، بير زيت، والنجاح، والخليل، وبعد سنة وثلاثة شهور من الحصار الذي أريد أن تتحمل حركة حماس مسؤوليته، كانت حماس في الترتيب الأول، أي أنها تقدمت في الجامعات الثلاثة، بمعنى أن الشعب الفلسطيني لم يحمل حماس وحكومتها مسؤولية الحصار والوضع الاقتصادي الضاغط والصعب، وإنما كان يدرك أن هناك مخطط ومؤامرة لإسقاط حكومة حماس. وبالتالي، حين عبّر في صناديق الاقتراع، وأعتقد أن الطبقة الطلابية تعبر بشكل واع عن توجهات الشارع الفلسطيني، وهذا يجب أن يكون بمثابة جرس إنذار، بأن ما حدث لم يحقق ما كان مرجواً منه. الآن نلاحظ عملية تبني من قبل الجانب الأمريكي والإسرائيلي لعباس، وبالمحصلة لحركة فتح، وهذا تبني في ظني نتائجه لن تكون في صالحهم، المبالغة في التبني، والمبالغة بالدعم سيضع الحركة في موقف لا تريده.

كيف سنصل إلى الحوار، هذه مهمة صعبة لكن بالنسبة لحركة حماس؛ فهي مطالبة بالإصرار ليس فقط على قبول الحوار بل إلى السعي نحو الحوار، يحاول البعض تصوير هذا الحرص على أنه حالة ضعف، وهذا ليس صحيحاً، ورغم هذه الإشكالية، أعتقد أنها مطالبة بالتوجه نحو الحوار. أما حركة فتح، فلا أعول عليها، للأسف، فهي الجانب الذي ما زال خاضعاً للعامل النفسي وللضغوط الخارجية، وإنما أعتقد أن الأغلبية الصامتة في حركة فتح مطالبة بأن تخرج عن صمتها، وأن يكون لها رأي باتجاه أن يكون هناك حوار. بالنسبة للفصائل والمتقنين ما زال الموقف في خانة السلبية والحياد السلبي، ولا أعتقد أن هناك حياد إيجابي في هذا الموضوع، المطلوب أن تضغط هذه الأطراف باتجاه الحوار، وليس تأييداً لطرف على حساب الآخر. الدول العربية مطلوب منها أيضاً في ظل وجود ضغوط أمريكية أن تحدث نوعاً من التوازن؛ من خلال ضغط عربي رسمي للضغط على الأطراف الفلسطينية، وإلا فإننا سنكون في مأزق حقيقي.

## علي بركة:

ما ورد في المداخلة بخصوص العودة إلى الاتفاقيات، المشكلة ليست في الاتفاقيات، ولا في التفاهات الفلسطينية؛ فقد حصلت تفاهات سابقة، من اتفاق القاهرة إلى وثيقة الوفاق الوطني إلى اتفاق مكة، المشكلة هي في عدم التنفيذ وعدم الالتزام. السؤال هنا يجب أن نشخص من هو المسؤول عن عدم تنفيذ هذه الاتفاقيات، خصوصاً البند الذي يُعطّل دائماً، وهو بند المنظمة. ففي اتفاق القاهرة، تمّ الالتزام بالتهديئة وتركت المنظمة، وفي اتفاق مكة وصلنا إلى الحكومة، وتركت المنظمة. واضح أن هناك جهات لا تريد إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية. السؤال هنا هل يوجد فعلاً قرار مستقل لدى رئاسة السلطة وقيادة فتح في للمة الوضع، والحفاظ على وحدة الشعب الفلسطيني، وعلى وحدة العمل الفلسطيني المشترك. أم أصبح قرار فتح مرتهاً بيد الإدارة الأمريكية وبيد "إسرائيل"؟ الحل اليوم لا يكون فقط بالحوار والتوصل إلى اتفاقات جديدة، الحل يبدأ من داخل حركة فتح، وباعتبار أن حركة فتح تمسك بزمام رئاسة السلطة ورئاسة منظمة التحرير. يجب أن تتحرر فتح من فريق التسوية الذي بأسرها الآن، وإلا فإن الحديث عن أفاق للحوار بين فتح وحماس أو بين الفصائل كافة؛ للخروج من المأزق، لن يكون أفضل من التفاهات والاتفاقيات التي تمّ التوصل إليها؛ لأن الأزمة أزمة سياسية بامتياز. هناك انقسام في الساحة الفلسطينية؛ فهناك فريق تسوية، وهناك فريق مقاومة، ولا بدّ أن يسود فريق على فريق في النهاية، حتى يقود المشروع الوطني الفلسطيني، وأنا أمل أن يأخذ الشعب الفلسطيني قراره، وأن يسود مشروع المقاومة، وأن يقود المشروع الوطني الفلسطيني، ويحقق الأهداف الفلسطينية المتمثلة بالتحرير والعودة.

## محمود حيدر:

أحبّ أن أغادر التفاصيل وأتكلم بالمفاهيم والمفاتيح، التي يمكن من خلالها الإضاءة على الخريطة الإجمالية اللازمة، نحن الآن بصدد المأزق الوطني الفلسطيني. إذا كان لي أن أرسم صورة إجمالية لهذه الندوة المطولة، فستكون النتيجة أننا وثقنا التجربة، بمعنى أننا قطعنا النصف الأول من مهمة هذه الندوة، وبقي النصف الثاني، ربما إلى أجل غير مسمى غير قابل للتوصيف والتحليل، وأتحدث هنا عن أفاق الخروج من المأزق، ربما السبب في ذلك أن الدكتور محسن صالح طرح مجموعة من التساؤلات تأخذ الطابع الرومانسي، إلا أنها في عمقها وفي جوهرها تلامس





الحقائق الواقعية والتاريخية للتجربة الفلسطينية المديدة. دائماً نبدأ من البديهيات وعندما نبدأ بالتفاصيل ننسى البديهيات، كما وكأنا في وعاء مثقوب، هناك بديهيات نتحدث عنها دائماً؛ إن "إسرائيل" هي صنعة استعمارية، وإنها ظاهرة استثنائية في القرن العشرين، وإنها بنت الحداثة الغربية، وهي التجلي الأعظم للحداثة في بلاد العرب والمسلمين، وعندما نناقش حدثاً مثل هذا الحدث الذي نعيشه اليوم، نستغرق في التفاصيل، ولا نرى البديهيات، وأنا لم أستطع أن أفصل ما أردت تفصيله في تعقيبي، من أن الحدث الفلسطيني إذا طُرح بمعزل عما حوله فقراءته قراءة باطلة. إذا كنا عقلانيين وواقعيين يجب أن ننظر إلى الخريطة من داخلها ومن خارجها، لا شك أن كل المخارج التفصيلية التي طرحت جيدة، ولكنها أقرب إلى العظات منها إلى إيجاد المخرج الحقيقي الواقعي والمتلائم مع المحيط الجغرافي السياسي، أو المحيط الإقليمي والدولي.

أتصور أن هناك قضاء وقدرًا يعيشه الشعب الفلسطيني منذ النكبة الثانية، هذا القضاء والقدر يبدو أنه ينبغي أن ينطلق من التكيف مع هذا الوضع، لأن صعود المشروع الوطني الفلسطيني متلازم منطقيًا وجوهريًا مع هبوط المشروع الإسرائيلي، واستطرادًا مع هبوط المشروع الاستعماري في المنطقة. هذا أمر لا يمكن الفكك منه على الإطلاق. وإذا أدركنا هذه الحقائق، نستطيع أن نمسك بالخيوط ونتعامل بكثير من الواقعية مع هذه العواصف التي تعيشها القضية الوطنية الفلسطينية، كما لم تعيشها أي قضية سياسية في العصر الحديث. لنغادر التفاصيل؛ لأن التفاصيل يمكن أن تحل بفترة قصيرة جداً، ربما باشتباك إيجابي إقليمي أو دولي تحل هذه المسائل بشكل آلي عملياً، ويتحقق وفاق قد يظن أنه جاء عن طريق الصدفة، ولكن شبكة العلاقات الدولية والإقليمية المستحكمة في هذه المنطقة هي التي ستقرر الخط السياسي العام للاتجاه الفلسطيني المقبل، وما على القيادات الفلسطينية إلا أن تتجنب الحرب الأهلية.

### أسامة حمدان:

تعليقاً على مسألة الإعلام: هناك من شطب فلسطين كلها، ذهب إلى أوصلو ووقع بالتنازل عن 77% من فلسطين، ذهب إلى جنيف وتنازل عن حق العودة، ذهب مع بيلين وتنازل عن ثلاثة أرباع القدس، وأخذ يفاوض، "السطح لنا أم القبو؟" ثم يأتي عندما ينزل علم فلسطين عن أحد المقرات، فيملاً الدنيا ضجيجاً بدعوى أنهم أنزلوا رمز

السيادة الفلسطينية، ولكن هل أبقيت أنت شيئاً اسمه سيادة؟. لماذا أتكلم عن هذا الجانب؟ موقف حماس الذي أعلنته رسمياً هو أنها ضد إنزال العلم الفلسطيني، ولكنني أتكلم بهذه الطريقة، لأن الناس أحياناً لا ترى من الجمل إلا أذنه، وتختفي حقائق كثيرة، من ضمنها ما يجري اليوم على أرض فلسطين. نحن نتكلم عن إعادة بناء منظمة التحرير، نعم، نحن عندنا إطار لبناء المؤسسة، وليس لتفعيلها. فما معنى أن لا يجتمع المجلس الوطني الفلسطيني منذ سنة 1991 وحتى سنة 2007 إلا مرة واحدة سنة 1996؛ وكانت لإلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني أو إلغاء أهم بنود فيه؟ ما معنى أن لا يستدعى المجلس المركزي إلا عندما نريد تطبيق قرار لا يمكن تمريره من خلال مؤسسة السلطة الوطنية الفلسطينية والمجلس التشريعي، وهي المؤسسة التي أقمنا الدنيا ولم نقعدها من أجلها؟ ما معنى مصطلح القيادة الفلسطينية الذي سوقه لنا أبو عمار؟ لجنة تنفيذية، والأمناء العاميين في الفصائل، وأعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح، والوزراء في أي حكومة، ورؤساء الكتل النيابية، ثم يقول هذه هي القيادة الفلسطينية، ثم لا نعرف من صوت ومن تكلم ومن اتخذ القرار. هذا هو لبّ الأزمة، أبو عمار كان ممسكاً بكل الخيوط، اغتيل أبو عمار، جاء من بعده من لا يستطيع الإمساك بالخيوط، من لا يعرف ثلاثة أرباع الخيوط، ويريد أن يمارس الممارسة ذاتها التي مارسها أبو عمار.

بصراحة ووضوح، هذا الأمر غير ممكن بعد اليوم. وأريد أن أكون أكثر صراحة، فأقول: إذا لم يحصل اتفاق، فأنا أقول لكم إن أبا مازن سيكون آخر رئيس للسلطة الفلسطينية بالطلق، وآخر رئيس لمنظمة التحرير من حركة فتح، إن بقيت منظمة التحرير. إذن، المسألة في أن نشخص الذي جرى حقيقة، وهذا ليس هروياً مما جرى في غزة، ولا محاولة للتغطية على بعض الأخطاء التي وقعت، وقد كان عندنا جراءة أدبية في أن نقرّ بأي خطأ وقع، وليس عندنا مانع أن نفتح صفحاتنا للمحاسبة، لكن الذي يريد أن يحاسبنا نقول له، فلتفتح كل الدفاتر ولنحاسب بعضنا.

هل فعلاً هناك أفق للخروج من الأزمة؟ أعتقد أن الأفق المتاح هو أن يفشل فعلاً الرهان الذي يحمله فريق أبي مازن على "إسرائيل" وأمريكا؛ لإخراجهم من المأزق الذي وجدوا أنفسهم فيه منذ سنة 2004، بعد استشهاد أبي عمار وحتى الآن. حتى الآن يظنون أن أمريكا قادرة على فعل ذلك، أو أن "إسرائيل" يمكن أن تعطي ذلك. لكن راقبوا المشهد، كيف يمكن للشعب الفلسطيني أن يرى أبا مازن وفريقه عندما يقرر الكونجرس ميزانيات فقط لأبي مازن وأجهزته الأمنية؟ وعندما يكون المهنيّ ومناخ



الشرعية الوحيد هو رايس وبوش، وعندما يكون المنظر لآلية إعادة هيكلة فتح هو دنيس روس، وليس أي قيادي في فتح، ولا رئيس مجلس وطني أو تشريعي فلسطيني. هل يمكن بعد ذلك كله أن يقال إن أبا مازن وفريقه هم فريق يقود الشعب الفلسطيني، وأنهم يشكلون فريقاً قراره مستقل؟ لا أعتقد ذلك. ولذلك فإن الخروج من الأزمة يكون بأن يدرك هذا الفريق أن الذي يمنحه الشرعية هو الشعب الفلسطيني، وأن الذي يمكن أن يراهن عليه هو الشعب الفلسطيني، وأن أي خيار آخر وأي رهان آخر هو رهان فاشل. عندها سينفتح الأفق للخروج من المأزق. ودون ذلك أعتقد أننا سنستمر لفترة ما في الأزمة. نحن بحاجة للتسليم بأن هناك تغييراً فعلياً في الواقع الفلسطيني، وهذا ليس عيباً، وليس خطأً، لأن التغيير سيفرض نفسه في النهاية. وأرجو أن لا يفهم هذا على أنه نوع من التهديد، هذا واقع، هذا التغيير الطبيعي سيفرض نفسه، وخير لنا أن نتفاهم على آليات ترتيب وضعنا، بدل أن نتعسف في استخدام هذه الآليات، ويجد فريق نفسه خارج المعادلة الوطنية بشكل كامل.

في موضوع الدعوة إلى الحوار، أنا لا أتحدث عن حوار على طريقة الحوارات التي كانت تتم سابقاً. نحن نتحدث عن حوار استراتيجي معمق يحدد ما هو الهدف الوطني الفلسطيني العام، وليس البرنامج السياسي المرطبي، وكيف نبني النظام السياسي الفلسطيني كله، وكيف يمكن ملاً هذا النظام وتشكيله، وعند ذلك نستطيع أن نقول إننا خطونا خطوات بالاتجاه الصحيح. ما قيمة النظام السياسي؟ إن النظام هو الذي يحدد المسار والبرنامج والخيارات السياسية، وهو وحده يؤكد جدية العمل دون البحث عن ضمانات خارجية.

أخيراً، عندما نقول في حماس لا أحد يمكنه أن يتجاوزنا، فهذا لأنه كانت هناك محاولات لتجاوز الشعب الفلسطيني كله منذ أوصلو. هذا ليس تكبراً على شعبنا، ولا على أهلنا، لأننا أيضاً لا نرفض نقداً يوجه إلينا. ما الذي تريده حماس؟ أرجو أن يكون جوابي قد أصبح واضحاً.

## تعقيبات مقدمي الأوراق

### جواد الحمد:

لا شك أن بناء الدولة الفلسطينية في بدايتها كان بناءً لكيانية فلسطينية أولية، تصل إلى إقامة دولة مستقلة، نواة كما كان يحلم ياسر عرفات رحمه الله، كان هذا هو المشروع الأساسي لها، ولذلك كان وضع منظمة التحرير صالحاً للسلطة على قاعدة أن الدولة قادمة. في موضوع إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية لا أرى هناك نية لدى حركة فتح والمجلس التنفيذي والمجلس الثوري بأن تعيد بناء منظمة التحرير من جديد على أي أسس، بل ستظل "هي كما هي"، كما قال أبو مازن مؤخراً، وكما كان يقول دائماً. ولذلك يجب البحث بطريقة أخرى في الموضوع، ولا تعلقوا كل القصة، وكل الحل على مشجب إعادة بناء المنظمة، الذي لن يتم لا اليوم ولا غداً، لأن القرار بذلك ليس فلسطينياً ولا فتاحياً. أما في موضوع الحل الفلسطيني وارتباطاته الخارجية، فإن التفكير المنهجي يقول: في التحليل السياسي نلجأ إلى معطيات ووقائع، ولا نحلم ولا نتخيل ولا نشك ولا نلجأ إلى الميتافيزيقيا؛ فنفرضها على الواقع بشكل غير منهجي. ليس كل ما يحدث في الساحة الفلسطينية، وراءه الناس من الخارج، هناك أحداث فلسطينية - فلسطينية وهناك أحداث مرتبطة بالآخرين.

### وليد محمد علي:

سوف أركز على موضوع الدولة الفلسطينية، أقول إن هذا برنامج مرحلي للعمل السياسي، ولكن مع الجدار والمستوطنات ومع المشروع الصهيوني؛ فالدولة الفلسطينية غير ممكنة إلا بهزيمة المشروع الصهيوني. إن طرح مشروع الدولة الواحدة هدفه متعلق بإطار إدارة المعركة، في إطار مشروع مقاوم يحتاج إلى معسكر أصدقاء على المستوى الدولي، من قبل أولئك المعادين للعنصرية وللعولة الأمريكية، بحاجة إلى معسكر يدعم توجهي ويحتضن مشروعني. وهذا الأمر ينسجم تماماً مع عقيدتنا وحضارتنا ولم يكن يوماً لنا مشكلة مع اليهود في فلسطين أو



غير فلسطين قبل المشروع العنصر الصهيوني، مشكلتنا هي مع هذا المشروع، ونحن لا نخترع هذا؛ فهذا أمر أصيل كان في دولتنا عبر مئات السنين. طرح هذا الأمر يستدعي فعلاً الاصطفاف وبناء جبهة عالمية، حيث تبلور جزء منها الآن، تكون مناهضة للعنصرية وللعولمة الأمريكية.



## الجزء الثاني

# قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2007-2006





## تمهيد

# حماس من المعارضة إلى السلطة: أسئلة برسم الإجابة

### مقدمة:

منذ أن ظهرت حركة حماس في كانون الأول/ ديسمبر 1987 وهي تقوم بفعاليتها النضالية والسياسية، دون أن تشارك في أطر القيادة الرسمية للشعب الفلسطيني. غير أن مشاركتها في الانتخابات التشريعية في كانون الثاني/ يناير 2006، وفوزها فيها بأغلبية كبيرة، وتشكيلها للحكومة الفلسطينية، جعلها شريكاً في إدارة السلطة الفلسطينية. وقد تطلب وجودها في الموقع الجديد أن تتخذ سلسلة من الإجراءات والمواقف التي تستحق الرصد والتحليل في ضوء أيديولوجية الحركة وفكرها، وفي ضوء برنامجها للإصلاح والتغيير، الذي فازت في الانتخابات على أساسه. تكمن أهمية هذه الدراسات في أنها تحاول أن ترصد حالة التغيير التي تحدث مع الأحزاب والاتجاهات (وتحديداً حركات المقاومة) عندما تنتقل من المعارضة إلى السلطة. كما تحاول أن ترصد الحالة الخاصة التي وجدت حماس فيها نفسها، من حيث العمل في إدارة سلطة تحت الاحتلال وفي أجواء الحصار، ومن حيث مواجهة التوترات الداخلية، ومحاولات الإسقاط والإفشال. وإلى أي حد نجحت في التعامل مع هذه التعقيدات، وهل يستحق البقاء في الحكومة الأثمان السياسية التي دفعتها، وهل من الأجدى لحماس أن تترك السلطة وتعود للتركيز على خطها المقاوم؟.

### المحاور:

تغطي هذه الدراسات والمقالات عدداً من المحاور، والتي يشارك في كتابتها مجموعة من الخبراء والباحثين والمتخصصين في الشأن الفلسطيني. وتستهدف القيام بدراسة تقييمية ونقدية جادة لتجربة حماس منذ فوزها في الانتخابات وحتى الآن (منتصف سنة 2007).



وفيما يلي المحاور التي ستتمّ دراستها، مع بعض الأفكار التي يمكن أن تناقش تحت كل محور:

### 1. البرنامج السياسي:

- ما هو الثابت والمتغير في البرنامج السياسي لحماس، وفي فكرها ومواقفها؟.
- ما الذي تغيّر في برنامج حماس السياسي؟.
- وهل كان التغيّر موضوعياً تسوّغه الظروف والتطورات، أم فرضته الشروط والإملاءات والخوف من العزلة، والرغبة في الاستمرار في الحكومة؟.
- وإلى أيّ حد اقتربت حماس في طرحها من خصومها ومنافسيها؟.
- وإلى أي حد يخدم ذلك برنامج حماس؟ أو المشروع الوطني الفلسطيني؟.
- وإلى أين تسيّر حماس إذا ما استمرت في سلوكها بالطريقة نفسها؟.
- ... وغير ذلك.

### 2. الأداء الحكومي (تطبيق برنامج الإصلاح والتغيير):

- تشكيل الحكومة، وطبيعة الكفاءات المشاركة، وإمكاناتها وخبراتها.
- الشفافية في الممارسة والتعيين ومحاربة الفساد.
- توفير الرواتب، وحل مشكلة الموظفين.
- الأداء في بعض القطاعات وخصوصاً:
  - الاقتصاد - الصحة
  - التعليم - الإعلام

### 3. إدارة حماس لعلاقاتها الفلسطينية الداخلية، وخصوصاً مع فتح:

- هل لدى حماس استراتيجية واضحة في إدارة علاقاتها الداخلية؟.
- ما هي المشاكل والعقبات الذاتية والموضوعية التي تعترض إقامة حماس لعلاقات داخلية صحية ومتطورة؟.
- ما هي الأسباب الحقيقية لأزمة العلاقات مع فتح؟ أو إلى أي مدى تتحمل حماس المسؤولية؟.
- ما هو التقييم العام لإدارة حماس لعلاقاتها الداخلية؟.
- وكيف يمكن الخروج من المأزق الداخلي؟.



## 4. برنامج المقاومة:

- هل من المصلحة الاستمرار في "التهدئة"؟
- وما هو تقييم العمل المقاوم لحماس وفتح والجهاد وغيرها منذ مطلع 2006؟
- هل هناك إمكانية عملية للجمع بين برنامجي السلطة والمقاومة؟
- وهل يمكن تطوير السلطة إلى "سلطة مقاومة"؟
- وهل يمكن تطوير برنامج المقاومة في ظل المشاركة في السلطة؟ أم أنه يستوجب الخروج منها؟

## 5. العلاقة وتسوية الصراع مع "إسرائيل":

- ما هو تصور حماس لأقصى تنازل يمكن أن تقدمه بشأن مشروع الدولتين؟
- وهل حماس ما زالت قابلة للضغط لتحقيق المزيد من التنازلات منها؟
- وهل التنازلات الشكلية أو الفعلية التي قدّمتها حماس خدمت برنامجها أو حسّنت من صورتها أو أسهمت في رفع السقف الوطني الفلسطيني؟
- هل من مصلحة حماس الاستمرار في لعبة طرح التصورات والحلول؟ أم أنها تحتاج استراتيجية سياسية مختلفة في طرح رؤاها؟

## 6. إدارة الملف الأمني الداخلي:

- إلى أي مدى نجحت حماس في إدارة الملف الأمني الداخلي؟
- وهل تصرفت بشكل منطقي ومعقول؟ أم كانت فعلاً ضحية استفزازات الآخرين؟ أم أنها وقعت في الفخ الذي نُصب لها؟
- وإلى أي حدّ شوّه ذلك صورة حماس؟
- أين أخطأت حماس في هذا الملف؟
- وهل هناك احتمال لنجاحها في إدارة هذا الملف طالما استمر الاحتلال؟ وطالما استمرت في منافستها مع فتح؟
- وأين تقع قاعدة أهون الضررين، وحرمة الدم الفلسطيني، إذا ما خرجت حماس من السلطة، وكانت هي نفسها ضحية محتملة للملاحقة الأمنية والتصفيات؟

### 7. السعي لفك الحصار:

- الحصار وخلفياته وآثاره...
- ما هو تقييم جهود حماس في فك الحصار عن الشعب الفلسطيني؟
- وهل يمكن عملياً كسر الحصار في حال استمرار حماس في السلطة؟
- وما هي انعكاسات الحصار على شعبية حماس ونظرة الناس إليها؟
- وهل المصلحة الوطنية تقتضي خروج حماس من السلطة أو الحكومة لفك الحصار؟

### 8. الأداء الإعلامي:

- ما هو تقييم الأداء الإعلامي لحماس وحكومتها؟ محلياً، وعربياً، وإسلامياً، ودولياً؟
- ما هي جوانب النقص والقصور؟ وما هي المجالات التي لم يتم استغلالها بشكل مناسب؟
- هل هناك تغيير في الخطاب الإعلامي لحماس؟ وما هي معالمه؟
- وهل اللغة المستخدمة في الخطاب مناسبة: محلياً وعربياً وإسلامياً ودولياً؟

### 9. العلاقات العربية والإسلامية:

- ما هو تقييم التطور في علاقات حماس وحكومتها مع البلدان العربية والإسلامية؟
- ما هو تقييم التطور في صلات حماس على المستويات الشعبية، ومع الأحزاب، والجمعيات، والشخصيات العربية والإسلامية؟
- هل كان تطور علاقات حماس الرسمية على حساب شعبيتها ومكانتها بين الناس؟

### 10. العلاقات الدولية:

- ما هو تقييم التطور في علاقات حماس وحكومتها على المستوى الدولي؟
- وهل تعاملت حماس بكفاءة مع الفرص المتاحة (إن وجدت)؟
- وإلى أي حد تُعدّ حماس مؤهلة لبناء علاقات دولية ترفع السقف الوطني الفلسطيني؟



- وهل اللغة السياسية التي تستخدمها حماس مناسبة للتعامل الدولي؟.
- وما الذي يجب تغييره أو الحفاظ عليه من هذه اللغة؟.

إن النقاط والتساؤلات الموجودة تحت العناوين هي مجرد أفكار مساعدة أرسلت للزملاء المشاركين، للاسترشاد بها عند الكتابة، غير أنهم كانوا أحراراً في كتابة مقالاتهم بالشكل الذي يرونه مناسباً.

تجدر الإشارة إلى أن عدداً من المقالات التي كان موضعها أصلاً في هذا الجزء، تمّ نقلها إلى الجزء الأول، لأنها عُرضت في حلقة النقاش، وتتضمن مقالات الأساتذة صقر أبو فخر، وحسين أبو النمل، ومحمد جمعة. هذه الدراسات والمقالات مهمة بالتأكيد، لأنها تتميز بالموضوعية، والمنهجية العلمية، والصراحة. وتتجاوز في مجملها الأطر الحزبية، لتقدم رؤيتها من منظور علمي. غير أن هذه الدراسات الأكاديمية تظلّ تعبّر عن نظرة خارجية؛ وبالتالي فإن جانباً لا بأس به من الأسئلة هو برسم الإجابة لدى حماس نفسها؛ خصوصاً عندما يتعلق الأمر بشؤونها الداخلية والخاصة.

المحرر

د. محسن صالح

